الصباح الاقتصادية 12
العدد 3466 - السنة الثانية عشرة
الخميس 13 محرم 1441 - الموافق 12 سبتمبر 2019
Thursday 12 September 2019 - No.3466 - 12 th Year

التعليمات المحدثة تتضمن تعريفاً للعضو المستقل وتحديد شروط الاستقلالية

الهاشل: «الحوكمة» الفعّالة إحدى الركائز الأساسية لسلامة ممارسات العمل المصرفي

في إطار الجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في مجال مراجعة وتحديث ما يصدره من تعليمات وضوابط رقابية بما يتماشى مع تبني وتطبيق أفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي والمالي، وفي إطار مراجعة تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012 وذلك بغرض تحديثها في ضوء آخر ما صدر من معايير رقابية دولية في مجال الحوكمة السليمة، ومنها الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن مبادئ الحوكمة السليمة للبنوك، وفي ضوء صدور قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 بما تضمنه من أحكام بشأن الحوكمة والتي تجيز للجهات الرقابية اشتراط وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابتها، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2019/9/10، إدخال تعديلات على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والتي تتمثل في إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقة عن المجلس، والتأكيد على أهمية حوكمة إدارة المخاطر والدور المنوط بمجالس الإدارة، وإضافة محور بشأن حوكمة الالتزام في إطار إدارة المخاطر الكلية للبنك.

جاء ذلك في تصريح صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل الذي أوضح بأن إضافة أعضاء

■ إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس الإدارة بالبنوك يستهدف ترسيخ مبدأ الاستقلالية

مجالس الإدارة المستقلين في تشكيل مجالس الإدارة في البنوك يستهدف ترسيخ مبدأ استقلالية أعضاء مجالس الإدارة الذي يعد من أسس ممارسات الحوكمة السليمة، حيث تضمنت التعليمات المحدثة تعريفاً للعضو المستقل وتحديد شروط الاستقلالية وذلك تأكيداً لاتخاذ القرارات بتجرد وموضوعية بما هو في مصلحة البنك وعدم تعريضه للمخاطر والمحافظة على الثقة العامة في البنك وتعزيز الاستقرار المالي، وأشار المحافظ إلى أن هذا التعديل قد تضمن أيضاً ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة اعضاء وبما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس، وهو الحد الأعلى المسموح به بموجب قانون الشركات، هذا ويجوز بموجب هذه التعديلات الا يقل عدد الأعضاء

محمد الهاشل

المستقلين عن عضوين اثنين بداية من تاريخ 30 يونيو 2020، وعن أربعة أعضاء بداية من تاريخ 30 يونيو 2022 وذلك من أجل عدم إحداث طلب مفاجئ على الأعضاء المستقلين والسماح للبنوك بالتدرج في تطبيق هذا التعديل، كذلك أشار المحافظ إلى أن تحديث التعليمات قد تضمن أيضاً التأكيد على حوكمة إدارة المخاطر وبشكل محدد ما يتعلق بالإطار العام لهذه الحوكمة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر، إضافة إلى التأكيد على أهمية مواجهة مخاطر نظم أمن المعلومات والأمن السيبراني في ظل المخاطر المقترنة بالتطور المتسارع للتقنيات المستخدمة في مجال العمل المصرفي.

وأشار المحافظ أيضاً إلى انه وفي إطار إدارة المخاطر الكلية فقد شملت التعديلات إضافة وظيفة الالتزام وهي من المبادئ المهمة ضمن أطر الحوكمة السليمة في ضوء طبيعة وحساسية المخاطر الناجمة عن عدم التزام البنوك بالقوانين والنظم والتعليمات والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية والمخاطر المالية ومخاطر السمعة، كذلك أكد المحافظ الأهمية الخاصة لحوكمة البنوك بالنسبة لكل بنك وللقطاع المصرفي حيث تشكل الحوكمة الفعّالة إحدى الركائز الأساسية لسلامة ممارسات العمل المصرفي، ومنوها في هذا الشأن إلى أن القطاع المصرفي في الكويت يشكل عصب النظام المالي، الأمر الذي يجعل من تطبيق الحوكمة الفعالة أحد المتطلبات الداعمة لتعزيز الاستقرار المالي، وجاء في التصريح الصحفي أن البنوك الكويتية ستبادر باتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء متطلبات هذه التعليمات تمهيداً لتطبيقها رسمياً اعتباراً من تاريخ 2020/6/30، وانه يمكن الاطلاع على التعليمات المحدثة على الموقع الالكتروني.

ومن جانب آخر، ذكر المحافظ أنه في ضوء صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، فقد أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قراراً بشأن ضوابط قيد شركات تبادل المعلومات الائتمانية التي يُرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وفقاً للقانون المشار إليه، وكذلك أصدر قراراً بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المرشحين لعضوية مجالس إدارة شركات المعلومات الائتمانية ومن يفوضهم مجلس إدارة الشركة من أعضائه أو من الغير للقيام بعمل معيّن أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة، كما تضمّن القرار أيضاً الشروط الواجب توافرها فيمن يعيّن رئيساً للجهاز التنفيذي في الشركة أو نوابه أو مساعديه.

ينظمه البنك المركزي بمشاركة صنّاع السياسات وخبراء مصرفيون من شتى أنحاء العالم

البنك الوطني يرعى المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل»

يرعى بنك الكويت الوطني المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل» والذي ينظمه بنك الكويت المركزي والمزمع عقده في 23 سبتمبر المقبل في فندق فورسيزونز في مدينة الكويت وذلك بحضور صناع السياسات ومسؤولون تنفيذيون رفيعو المستوى في القطاع المصرفي بالإضافة إلى خبراء مصرفيون وممثلون من شركات التقنيات المالية من شتى انحاء العالم.

وتشارك نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر في فعاليات المؤتمر من خلال الجلسة التي ستناقش الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على الصناعة المصرفية، ومدى حاجة هذه الصناعة إلى التطور لتظل مواكبة للمستقبل.

كما ستناقش الجلسة التغير في المشهد التكنولوجي بشكل عام وكذلك المنافسة المتزايدة من شركات FinTech بالإضافة إلى مدى حاجة البنوك التقليدية إلى مواكبة التطور لتبقى مركزا للصناعة المصرفية.

وتبحث الجلسة أيضا التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الحديثة بما في ذلك التهديدات الاقتصادية العالمية وكذلك التغيير الذي يطرأ على التركيبة والفئات العمرية للعملاء.

ويشارك في هذه الجلسة كل من رشيد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي وعبد العزيز الغرير، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق و كالرين مان، كبيرة الاقتصاديين في سيتي جلوبال وجيمس كليف، المدير الإداري، منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، ريفينيتيف.

ويهدف مؤتمر «صياغة المستقبل» إلى تقديم الرؤى حول أمثل السبل لتطوير الصناعة المصرفية ومواجهة التحديات المختلفة التي تحيط بها، بالإضافة إلى تطوير رؤية جماعية لمستقبل الصناعة المصرفية، بما يمكنها من الاستمرار في النمو والمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسيناقش المؤتمر ضمن جدول أعماله عرضاً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها القطاع المصرفي وكذلك الفرص والمخاطر الناجمة عن الابتكارات التقنية، مع التركيز على رؤية تطوير الصناعة المصرفية ودعم التنمية المستدامة.

وسيتخلل المؤتمر أربع حلقات نقاشية وعروض تقديمية رئيسية سيقدم من خلالها إفادًا مفصّلا ودقيقا لتوقعات القطاع المصرفي العالمي في العقد القادم، كما سيناقش أهمية استجابة البنوك المستمرة لتوقعات العملاء، خاصة وأن جيل الألفية الذي يشكل الشريحة الأكبر من عملاء البنوك لا يرون اختلافا كبيرا بين البنوك على نماذج اعمال مصارف المستقبل، والضوابط الرقابية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، والدور الذي ينبغي أن تلعبه الجهات الرقابية لتسهيل اجراءات وعمليات التحول الرقمي، والإجراءات الواجب اتخاذها وتعزيزها في مجال الأمن السيبراني، وحماية البيانات.

وكذلك سيتناول الناهض خلال الحلقة النقاشية، دور نماذج بنوك المستقبل في دعم المبادرات الاجتماعية وتحقيق التنمية المجتمعية، فيما يسلط الضوء على ريادة «بيتك» في طرح خدمات مصرفية رقمية هي الأولى من نوعها في الكويت، ومدى نجاح استراتيجية التحول الرقمي في «بيتك» التي قطع فيها أشواطا كبيرة عززت موقعه الريادي في طرح جيل جديد من الخدمات المصرفية العصرية التي تلبي تطلعات ورغبات العملاء المتزايدة ضمن معايير الجودة والدقة والسرعة والأمان.

وبستضيف المؤتمر الذي تنطلق فعالياته في 23 سبتمبر الجاري، كوكبة من الشخصيات الاقتصادية المرموقة من محافظي بنوك مركزية ورؤساء هيئات رقابية وإشرافية، ومسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى في القطاع المصرفي ووكالات تصنيف ائتماني عالمية، فضلا عن عدد من المنظمات وهيئات المعايير الدولية، وخبراء مصرفيين وممثلين من شركات التقنيات المالية من شتى دول العالم.

ومن المقرر أن يعقد المؤتمر في فندق فورسيزونز بمدينة الكويت، وسيتناول ضمن جدول أعماله عرضاً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها القطاع المصرفي والفرص والمخاطر الناجمة عن الابتكارات التقنية، مع التركيز على رؤية تطوير الصناعة المصرفية ودعم التنمية المستدامة.

شيخة البحر

مازن الناهض

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة.. و«العام» ينخفض 120.16 نقطة

جلسة «حمراء» للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على انخفاض المؤشر العام 120,16 نقطة ليبلغ مستوى 5747,8 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 2,05 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 165,16 مليون سهم تمت من خلال 6942 صفقة نقدية بقيمة 40,8 مليون دينار كويتي (نحو 138,7 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 31,3 نقطة ليصل إلى مستوى 4748,3 نقطة بنسبة 0,66 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 98,3 مليون سهم تمت عبر 3128 صفقة نقدية بقيمة 5,9 مليون دينار (نحو 20,06 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 163,17 نقطة ليصل إلى مستوى 6260,9 نقطة بنسبة 2,54 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 66,7 مليون سهم تمت عبر 3814 صفقة بقيمة 34,9 مليون دينار (نحو 118,66 مليون دولار).

وكانت شركات (وربة ت) و(وربة كبيتل) و(م الأعمال) و(الرابطة) و(التخصيص) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(أعيان) و(اهلي متحد) و(كفيك) و(وطني) الأكثر تداولا بينما كانت شركات (كميفك) و(امـوال) و(اكـتـاب) و(العيد) و(مراكز) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة افصاحا من بنك وربة بشأن موافقة هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب الخاص لاصدار صكوك بنحو 500 مليون دولار أمريكي فضلا عن غفصاح من (بيتك) بشأن عقد اجتماع مجلس الادارة لمناقشة تقارير المستشارين حول استحواذ على البنك الأهلي المتحد.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

الظفيري: ورشة خليجية تناقش الاتفاقيات الدولية للتجارة الإلكترونية

صالح الظفيري

قال مدير ادارة شركات الاشخاص في وزارة التجارة الكويتية صالح الظفيري امس الاربعاء إن ورشة عمل خليجية حول التجارة الالكترونية ناقشت ما توصلت إليه منظمة التجارة العالمية من اتفاقيات دولية بخصوص التجارة الالكترونية.

واضاف الظفيري في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركته بالورشة التي نظمتها الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي انه تمت مناقشة ما توصلت اليه منظمة التجارة العالمية من اتفاقيات دولية بخصوص التجارة الالكترونية ومدى تاثيرها على الاتفاقيات التجارية القائمة مع التاثر الواضح للسوق العالمية بتطور ونهوض التجارة الالكترونية.

واشار الى انه تم خلال الورشة عرض بعض تجارب الدول في ذات الشان وما اتخذته منظمة التجارة العالمية من تصنيف للسلع والخدمات ونوع المشاكل القائمة لتصنيف بعض المواد المتداولة في السوق الالكترونية.

واوضح الظفيري ان الورشة الخليجية تطرقت للعاملين الاساسيين في التجارة الالكترونية واتجاهات السوق ونماذج الاعمال التجارية كإعفاء الارساليات الالكترونية من الرسوم الجمركية في بعض الدول لافتا الى مناقشة القضايا المثارة لوضع قانون موحد للتجارة الالكترونية في دول الخليج من خلال السياسات والمبادرات الوطنية.

وذكر ان الورشة التي استمرت ثلاثة ايام تناولت كذلك عرض ما توصلت اليه دول مجلس التعاون من تشريع وقرارات وما هو الوضع الحالي للتعامل مع سوق التجارة الالكترونية.